ضمن مشروع حوار التوطين وبدعم من منظمة بوميد

الجلسة النقاشية الأولى لأعضاء منصة محلية بعنوان:

(تعليق الحسابات البنكية للمنظمات في عدن)

الاحد: ١٥ يناير ٢٠٢٣

تم افتتاح الجلسة بكلمة ترحيب للمشاركين من قبل **ابتسام علي – ضابط المشروع ـ** ومن ثم قام المشاركين بالتعريف عن أنفسهم كما قامت بعرض الاجندة على المشاركين.

قائمة بالمشاركين:

الإسم	الصفة	الجهه
ابتسام علي	ضابط المشروع	مؤسسة إطار
صبا جبار	ضابط مشروع	مؤسسة إطار
اماني ثواب	مسؤول المناصرة	منظمة عبس التنمويه
عفاف باظريس	مدير برامج	مؤسسة وعي
بشرى الجندري	مدير برامج	مؤسسة إنف
جمال القناد	اعلامي	فريق محلية
رياض الزواحي	محرر وصحفي	فريق محلية
نهوند فيصل	ضابط برامج	اتحاد نساء اليمن
لمياء القحطاني	M &E	شباب بلا حدود
إلهام القرشي	ضابط برامج	شباب بلا حدود
مؤيد ناصر	ضابط مشروع	شباب بلا حدود

في بداية الجلسة قامت **أماني ثواب ــ مسؤولة المناصرة في منظمة عبس التنموية ــ** بتقديم نبذة مختصرة عن مجموعة المناصرة الدولية، قائلة بأن مجموعة المناصرة الدولية هي مجموعة منظمات دولية أسست لمناصرة قضايا العمل الإنساني بشكل عام، وقضايا منظمات المجتمع المحلي بشكل خاص، وكانت الفكرة من ذلك إيصال صوت منظمات المجتمع المحلي، من خلال عضو يتم ترشيحه من منظمات المجتمع المحلي ليمثلها. وتم ترشيح منظمة عبس التنموية لتكون صوت منظمات المجتمع المحلي في هذه المجموعة الدولية.

وأضافت أماني ثواب بأن منظمة عبس التنموية، باعتبارها العضو المحلي في مجموعة المناصرة الدولية، تقوم بعدة أعمال منها القضايا المرفوعة من الميدان أو من خلال المنظمات المحلية أو من المنظمات الدولية ليتم مناقشتها على مستوى عال جدا، كون المنظمات الدولية تمتلك قنوات مختلفة ولها وصول أقوى لعرض هذه القضايا، بمعنى تسليط الضوء على القضايا التي تحتاج الى مناصرة وتأييد ليتم عرضها على هذه المجموعة.

وأشارت **مسؤولة المناصرة ـ أماني ثواب ـ** بأن مجموعة المناصرة قامت بعقد اجتماع وتم فيه مناقشة أدوار المجموعة الدولية ومهامها ودور ممثل المنظمات المحلية (منظمة عبس التنموية)، **حيث أن دور الممثل هو** إجراء اجتماعات مع المنظمات المحلية لتسليط الضوء على القضايا التي تهم منظمات المجتمع المحلي لرفعها الى مستوى أعلى. مضيفة بأنه قد تم عمل مجموعة مصغرة في الواتساب لهذه المجموعة بحيث تسهل عملية التواصل بين المنظمات. وستقوم مسؤولة المناصرة ـ أماني ثواب بمشاركة رابط هذه المجموعة مع المشاركين في الجلسة.

ولفتت إلى أن أول قضية تم تسليط الضوء عليها وتمت عملية المناصرة لها هي قضية التضييق على البنوك

وفي تعريفها لقضية التضييق على البنوك قالت بأن في منتصف شهر نوفمبر تم اصدار قرار من الحكومة في عدن قضى بعدم التعامل مع أي بنك لا يخضع لإشراف البنك المركزي في عدن وتم توجيه رسائل لجميع منظمات المجتمع المحلي بذلك، وحدد القرار أربعة بنوك والبنك الأهلي، فقط، للتعامل معها. وأضافت، كاشفة، أن هذا القرار يسبب مشكلة كبيرة لعمل المنظمات المحلية كون أغلبها يتعامل مع البنك الدولي، الأمر الذي سيؤدي إلى عرقلة وتعطيل سير العملية الإنسانية.

ومن ضمن المشاكل التي واجهتها منظمات المجتمع المحلي، قالت مسؤولة المناصرة أن الشؤون الاجتماعية والعمل في تعز أخبرت المنظمات بأنها ستتعامل مع البنك الأهلي فقط "وكما هو معروف عن هذا البنك أنه شبه مفلس كما ان أحد الجهات صرحت بأن البنك الأهلي يأخذ من المنظمات المحلية ما يقارب ١٠٠٠ $ كرسوم تشغيلية للبنك بشكل إجباري". حسب أماني ثواب التي أضافت أن مجموعة المناصرة قامت بعمل بيان لتغيير هذا القرار(بيان لتوضيح أثر القرار ـ تعليق الحسابات البنكية للمنظمات في عدن ـ اقتصاديا على المجتمع اليمني بشكل عام وعلى منظمات المجتمع المدني بشكل خاص)، **ومن ثم قامت المجموعة بعمل التالي:**

- مشاركة البيان مع منظمات المجتمع المحلي وتم التوقيع عليه من قبل ٥٣ منظمة محلية ومصادقته.
- نشر البيان على الـ reliefweb.
- التواصل مع منظمات حقوق الانسان وتم نشر البيان على مواقعها وقنواتها الخاصة.
- إعداد خطة عمل لمناصرة هذه القضية.

وأكدت **مسؤولة المناصرة ـ أماني ثواب** بأن حكومة صنعاء رفضت التعامل مع هذه البنوك الأربعة وهنا أصبحت منظمات المجتمع المحلي في حيرة ولا تعرف ماذا تعمل! لذا أصبحت في دائرة حرب سياسية واقتصادية فيما بين الحكومتين والمتأثر من هذه الحرب هو المجتمع اليمني، كما قالت "نحن الان نقوم بعمل اتصالاتنا بين الحكومتين في عدن وصنعاء"

كما قامت بعرض قضية أخرى تحتاج للمناصرة وهي قضية "المحرم" حيث قالت بأنها ستقوم بعمل نقاشات مستقبلية لمناقشة هذه القضية لاحقا.

بعد ذلك قامت بعرض ورقة العمل (خطة العمل) على المشاركين وأشارت الى ان هذه الخطة تم إعدادها كمسوده أوليه أعدت من قبل منظمة عبس التنموية وتم الموافقة عليها وإدراج جميع الملاحظات عليها وتعديلها من قبل جميع المنظمات المحلية التي شاركت في الاجتماع الذي عقد بتاريخ ٣ يناير لمشاركتها مع مجموعة المناصرة الدولية.

وتضمنت الخطة ما يلي:

- **اسم القضية**

- **تحليل للمشكلة مع الأثر:**
(أشارت الى انه يجب عمل ورقة سياسة لتوضيح الأثر الفعلي عن طريق أناس متخصصين ليكون الوقع أقوى، أما الأثر الموجود في الخطة حاليا فهو عبارة عن اجتهادات لم يعمل عليها أي دراسة اقتصادية، بمعنى انه لم يتم اعداد ورقة سياسة خاصة بالاقتصاد والأثر الاقتصادي الذي ترتب على هذا القرار)

- **الهدف العام من تنفيذ هذه الخطة:**
١. تمكين المنظمات العاملة في المجال الإنساني من تقديم المساعدات الى ملايين من الناس الذين هم بحاجة اليها.
٢. تسهيل عملية ووصول المساعدات الإنسانية.

- **الأهداف الخاصة:**
١. بناء علاقات مع السلطات بشكل عام وصانعي القرار بشكل خاص.
٢. تعريف صانعي القرار بالأثر نتيجة قرارهم.
٣. تغيير القرار في أسرع وقت.

٤. تشجيع صانعي القرار بالخروج بقرارات أخرى لا إجحاف فيها لجميع الأطراف سواء من المجتمع المدني أو المنظمات المحلية.

- **رسالتين واضحتين:**

١. التعامل مع المنظمات الإنسانية والجمعيات العاملة في المجتمع الإنساني بشفافية وحيادية تامة وبمساواة، وتوضيح أن السياسات بين الحكومتين يجب أن لا تؤثر على عملها كمنظمات عاملة في المجال الإنساني.
٢. احترام عمل المنظمات وتفهم مهنية عملها.

- **احتمالات تم فيها تحديد من الذين ممكن أن يكونوا مناصرين للقرار ومن من الممكن ان يكونوا ضد القرار، بناء على تقدير مجموعة المناصرة أو من خلال التواصل مع وزارة حقوق الانسان ورئاسة الوزراء والمبادرات والشبكات المحلية على المستوى المحلي والدولي، وتم ذكر المشاكل المتوقعة وقد تكون:**

١. مشاكل في التخطيط
٢. مشاكل في الوزارة المالية

- **حالة المناصرة والإطار الزمني، والتي تكونت من:**

١. مجموعة أسئلة تم الإجابة عنها من خلال منظمات المجتمع المحلي مثلا: من هو مصدر القرار؟ من هم المؤثرين على هذه القرارات؟
٢. كما تم تحديد الحلفاء الرئيسين في الخطة وكانوا: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية & جمعية البنوك & Near & مجموعة المناصرة الدولية
٣. القرارات والأنشطة التي تم عملها مثل إصدار البيان وإعلانه وعمل اجتماع من قبل الاتحاد الأوروبي بخصوص القضية
٤. **الأنشطة التي تم اقتراحها من قبل المنظمات المحلية مع عمل إطار زمني لها وهي كالتالي:**
١. عقد ورشة عمل في مكان مناسب يتم فيها استدعاء السلطات ومجموعة من المنظمات المحلية، على ان تكون معهم ورقة السياسات التي تبين الأثر الاقتصادي للقضية.
٢. عمل اجتماع رسمي مع صانعي القرار (وزيري الشؤون الاجتماعية في الجهتين).
٣. جمع توقيعات من التحالفات والنقابات من ضمنها نقابة البنوك وحقوق الإنسان وغيرها لتأييد البيان
٤. متابعة واستمرار إرسال الرسائل الى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية كونه المسؤول عن تسهيل العملية الإنسانية في اليمن، والى الان تم مراسلتهم عن طريق منظمتين (منظمة عبس التنموية & المدرسة الديموقراطية).
٥. مساعدة المتنازعين سواء في صنعاء أو عدن عن طريق ميثاق الحيادية وتوقيع المنظمات المحلية عليه.
٦. التواصل مع "نير" كونها المنظمة الداعمة لقضايا المجتمع المحلي.
٧. الطعن في القرار عن طريق المحاكم.
٨. التواصل الرسمي مع جمعيات البنوك ومناقشة تداعيات القضية.
٩. عرض القضية على مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق إعلانات ممولة.
١٠. تسليط الضوء على رسائل الناس المتأثرين ومن ضمنهم النازحين والشباب والنساء وغيرهم.

كما اشارت مسؤولة المناصرة – أماني ثواب إلى أن هناك منظمة بادرت لتتولى النشاطين الأولين والأمر في طور النقاش معهم، كما بادر فريق محلية بقيادة مؤسسة إطار للتنمية تولي نشاط عرض القصية على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى منصة محلية.

وفي نهاية الجلسة تم عمل مساحة مفتوحة للنقاش والسؤال مع المشاركين في الجلسة حيث كانت أبرز الأسئلة كالتالي:

- **رياض الزواحي – محرر وصحفي:**

١. هل تم التواصل مع الحكومتين لمعرفة أسباب وحيثيات هذه القرارات وتوضيح الصور بأن ذلك سيؤثر على المجتمع اليمني بشكل عام؟

← أولا بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن، مع الأسف إلى الان لم نستطيع التواصل معهم بشكل رسمي، لذا قمنا بإدراج هذه النقطة كنشاط قادم في الخطة لعمل اجتماع معهم خلال شهر يناير، أما بالنسبة لوزارة حقوق الانسان وما مدى مناصرتهم للقضية فقد اجتمعنا معهم وكان موقفهم إيجابي ولكنهم قالوا بأن القضية يجب ان تأتي الينا من رئاسة الوزراء، كما تم التواصل مع أطراف أخرى مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، حيث تم التواصل معهم عن طريق مجموعة المناصرة الدولية، لذا أصبحت في القائمة ١٢ من البنوك بدلا من ٤ بنوك حاليا، ولكن لم يكن هذا الحل كافيا كون البنك الدولي هو البنك الذي تتعامل معه معظم المنظمات المحلية.

كما أوضحت أماني ثواب بأن التضييق الفعلي ناتج عن الحكومة في عدن ا كون حكومة صنعاء موافقة على التعامل مع البنك الدولي وهذا ما تريده وتسعى الية المنظمات المحلية.

وفي الأخير قامت مسؤولة المشروع - ابتسام علي - بشكر الحاضرين على التفاعل واختتمت الجلسة...